قراءة في كتب الخلاف النحوي لوضع أصول المنهجين

م. د. محمد سالم محسن
جامعة الفراهيدي/ كلية التربية
قسم اللُّغَة العَرَبِيَّة

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة كما هو واضح من عنوانها، وبائن من موضوعها، من غير غموض أو لبس، أو إبهام أو ستر، قضية من أهم المسائل، وأرقى وأرفع المطالب، التي شغلت وما تزال حيزا هاما من اهتمامات الباحثين والمفكرين، قدماء ومحدثين، دون أن ينتهوا– من وجهة نظر– فيها لقرارات حاسمة تضبط أبعادها، وإصدار أحكام نهائية تحدد خلفياتها. من أجل ذلك كله جاء هذا البحث محاولة لوضع هذه القضية بالميزان؛ ليبين ما في تلك الروايات من مآخذ و اعوجاج، وإيهام واضطراب، فنشأة النحو وقضية الخلاف فيه وتحديد أصوله كما روى قصته التاريخ مصاب ببعض الوهم والشك، والريبة والظن، فأحداث تلك الأخبار متشابكة، ومجرياتها متداخلة، وهنا كانت محاولة نقد ما جاءت به الروايات نقداً علمياً، وتوجيهها توجيها منطقيا، مدعوما بالدليل والبرهان، ومسنودا بالحجة والبيان، بما يسهم في الوصول إلى رأي يقين ثابت، وقول متماسك راسخ.

والنتيجة التي توصلت الدراسة إليها، والتي لا مفر منها، أن حضور ذلك الجهد والحيوية والحذق اللغوي ودأبه، ومشاهدة ذاك العنفوان والاهتمام بالعربية والنحو والسعي له، برهان ساطع على أن الهمة إنما هي لشيء أسمى من أن تكون نشأة النحو صورا من الأخبار تنتهي إلى القول بنشأة النحو، نشأة فجائية، بسبب حادثة لحن سرت إلى مسمع أحد التابعين، لتتوج بأن اللحن الناتج عن اختلاط الأعاجم سببا في نشأة النحو ووضع الخلاف في قواعده، فالأسمى والأبهى أن النحو نشأ لشيء تصبوا العقول لإدراكه، والأفئدة للإحساس به، وهو فهم القرآن والسنة، ولا يتحصل ذلك إلا بفهم العلوم الموصلة إليهما، وفهم العلوم متوقف على النحو، لذا فحاجة هذه العلوم للنحو هو السر وراء نشأته.

كلمات مفتاحية : الخلاف لنحوي ، اصول المنهجين

A reading in the books of grammatical dispute to establish the origins of the two approaches

Dr. Mohamed Salem Mohsen
Al Farahidi University/ College of Education
the department of Arabic language

Abstract

The finding of the study it, and inescapable, that the presence of that effort, vitality and Wiz linguistic and diligence, and watch that vigor and interest in

Arabic, grammar and seek him, clear proof that Elan but is something higher than being genesis as images from the news end to say availability as such, the emergence of a sudden, because of the incident tune of Sirte to the ears of a follower, to culminate that melody resulting from the mixing of Persians reason for the emergence of way, Valosmy and Alobhy that as the emergence of something aspire minds to perceive, and hearts to feel it, which is to understand the Qur'an and Sunnah, and obtained only by understanding Science connected to them, and understanding of science depends on the way, so this science's need for some is the secret behind its inception.

Keywords: Grammatical disagreement, the origins of the two approaches

المقدمة

قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ﴾ هود: ٧٤.

بسم الله الحليم القهار، مكور الليل على النهار، بسم الله أزفّ نبئاً لطالما عاش الناس في خرافته، وتزعزعت سير ثقات الأئمة وأعلامهم من سطوته، بسم الله أحكم بالحق كما هو ظاهر، والله أعلم بما تُخفيه السرائر، فهو وحده العالم القادر.

لقد ضجّت المكتبة العربية حتى عجت وأجّت، بما صُنِفَ وألف من منوعات ومؤلّفات، في شتى العلوم والميادين، فمنها ما كان مجارٍ لرغبة العلماء والسلاطين، ومنها ما هو دون ذلك حقاً وإرشادا للحائرين، علوما جاءت نثرا ونظما، شعرا وقصيدا، حقيقة وخيالا، صدقا وتلفيقا وإيلادا، كلٌ ذلك وزيادةً جاء إثقالا للعربية بمزاعم حِفظها، ﴿الْقِيَامَةِ الْإِنسَانِ الْمُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الِانفِطَارِ الْمُطَفِّفِينَ الِانشِقَاقِ الْبُرُوجِ الطَّارِقِ الْأَعْلَى الْغَاشِيَةِ الْفَجْرِ الْبَلَدِ الشَّمْسِ اللَّيْلِ الضُّحَى الشَّرْحِ﴾ الأنعام: ٤٤. إلا اللهم الأمين الأمين.

وعن رسول الله ﷺ قال: (تجدون الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)، فكلامه عليه الصلاة والسلام يُلزم الخير في الناس بالتفقه، ومعرفة الأمور وتدبرها، والنظر فيها واستقصائها، للإتيان بالحجة والمحجة ومعرفتها. ثم أن لكل علم مبادئه وقيمه وأسسه، تلك المصطلحات التي تجتمع بقول موجز هو (الأصول) الأصول التي يسار بها لحقيقة الوصول، وإيضاح الأمور ومغاليقها، والنحو العربي من تلك العلوم التي لها أصول استند عليها علماء أهل الفن في كلامهم وتأليفهم وأخذهم وردهم، أصول منها الحق ومنها ما وضع جورا للطمس والنيل من أصحاب مذهب معلوم، ولا يؤخذ كلامي هنا بأني مدافع عن منهج دون الآخر، فكلا المذهبين أشياخ وأعلام و(لحومهم مسمومة) لكن هناك من دس السم في العسل؛ لتشويه الحقائق وإيهام القارئ وإيساع هوة الخلاف التي إذا ما بحثناها جذورا وتاريخا تبين أن الموضوع كله اجتهادات فردية لا غير ولا ترقى.

وبعد هذا وذاك فقد وفقني الله تعالى أن أكتب بحثًا عنوانه: (قراءة في كتب الخلاف النحوي لوضع أصول المنهجين) جاء هذا العنوان؛ لإيضاح المرسوم، وتبيين المفهوم، ومن هنا حاولت في هذه الدراسة أن أقف على ما أدبر عنه الباحثون، وما أفل عنه الدارسون، فأعود لأقف وقفة تأمل وإمعان، واستبصار وإغراق، فأديم الفحص والتحقيق، وأعمل النظر والتفكير، لعلي أصل إلى نتيجة أوفق فيها بين ما روي من أخبار، وما نقل من أنباء، فتم بحثي هذا الذي قسمته على مبحثين، وهما كما يأتي:

المبحث الأول: أصول المذهبين من حيث التنظير والقياس، وفيه:

المطلب الأول: النقل أو السماع ودعوة التوسع.

المطلب الثاني: القياس المرسوم وحقيقته.

المبحث الثاني: أصول أهل البصرة والكوفة كما وردت في الإنصاف، وفيه:

المطلب الأول: أمثلة في السماع.

المطلب الثاني: أمثلة في القياس.

المطلب الثالث: عدم صحة ما رسم من أصول للمذهبين. وقد أعقبت تلك المباحث والمطالب بخاتمة بيّنتُ فيها أهم النتائج التي توصّلت إليها في البحث. (والحمد لله رب العالمين).

المبحث الأول

(أصول المذهبين من حيث التنظير والقياس)

الأصل في اللغة: أسفل كل شيء، وجمعه أصول.

قال السيوطي معرفا أصول النحو بأنها: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل"[1].

المطلب الأول: النقل أو السماع ودعوة التوسع:

هو الأصل الأول والأهم في أصول النحو، وقد عرّفه ابن الأنباري بأنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حد القلّة إلى حد الكثرة"[2] وعرّفه السيوطي بأنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر"[3].

---

[1] الاقتراح 23.

[2] لمع الأدلة 81.

[3] الاقتراح 39.

وفي ترادف السماع والنقل يقول الدكتور تمام حسان: "وما دمنا قد سمينا المنقول مسموعا، فإننا نستطيع أن نسمي النقل السماع، وأن نجعل كلا من المصطلحين صالحا للدلالة على ما يدل على قرينة"[1].

مثّل السماع الأصل الأول لما يسمى بمدرسة البصرة في الاحتجاج وبدا ذلك عندهم منذ نشأة النحو على يد أبي الأسود ومن حذا حذوه كابن إسحاق وعيسى بن عمرو وغيرهم. فكان الحضرمي لا يقيس إلا على قاعدة قوية من السماع عن العرب فكان له باع يذكر في إرشاد أهل اللغة للسماع عن العرب، وكذلك الحال لأبي عمرو بن العلاء الذي كان أعلم العرب بالشعر ومذاهب العرب –كما صرح أبو الطيب اللغوي بذلك– فقد جمع كما هائلا من اللغات وكان حذرا في الأخذ عن الأعراب وهو بذلك يمثل أصل السماع، وكذلك الخليل الذي جمع اللغة وارتحل إلى البادية فخالط العرب الفصّح وأخذ عنهم السليقة التي وضع فيها معجمه العين، وتابعه في ذلك تلميذه سيبويه الذي وضع مصادر السماع في كتابه عن القران والحديث الشريف والعرب الموثوق بعربيتهم[2].

كذلك كان الحال لأوائل من وسموا بنحاة الكوفة فقد اعتدوا بالمسموع وأخذوه وجعلوه أصلا عندهم، فالكسائي يتتبع خطى الخليل في جعله للمسموع منهجا واصلا، حتى توسع في الرواية فجمع المادة، وحفظ شواهد اللغة وشواذ اللهجات من الضياع، والفراء هو الآخر تبع الكسائي فجمع الحظ الأوفر في الأشعار وتوسع بالسماع فادخل قبائل أخرجها البصريون من دائرة الفصاحة لمجاورتها الأمم المتحضرة فنتج عن ذلك اختلاف الأحكام حتى عرف عن المدرسة الكوفية بمدرسة السماع لاعتمادها عليه حجّة لنحوها[3].

ومصادر السماع ثلاثة، الأول: القران الكريم، إذ يعتبر القران أولها فهو أوثق نص يعتمد عليه، وفيه يقول السيوطي نقلا عن ابن خالويه في دلالته القطعية: "قد أجمع الناس جميعا، أن اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح ممّا في غير القران، لا خلاف في ذلك"[4]، والمصدر الثاني هو الحديث الشريف فحديثه صلى الله عليه وسلم في أرقى وأعلى درجات الفصاحة والبيان إلا أن بعضهم لم يكثر من الاحتجاج به؛ خوفا من كون الأحاديث مروية بالمعنى أو أن يكون اللحن قد شابها؛ لأن أغلب الرواة كانوا من العجم[5]. والمصدر الثالث هو كلام العرب فأخذ النحاة من كان يعتد بشعره وعربيته في الاستشهاد بما يقول، وحددوا الأزمان وعصور الاحتجاج عندهم[6]. ومنهج البصريين والكوفيين في حكم السماع أو النقل عندهم كما يأتي:

1– في القرآن الكريم: وضع البصريون نحوهم على القران الكريم، واستشهدوا بالكثير من آياته للعديد من المسائل، وكان البصريون لا يكترثون بالقراءات التي تخالف قواعدهم، وكأنها من ابتداع القراء مع كونها

---

[1] الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عن العرب 61.

[2] ينظر: أصول النحو العربي45–50.

[3] ينظر: دروس في النحو الكوفي 133.

[4] المزهر في علوم اللغة1/213.

[5] ينظر: الاقتراح 40.

[6] ينظر: أصول النحو عند ابن مالك 111.

قراءات مشهورة مع اتصال سندها فكانوا يؤولونها ما وجدوا إلى ذلك طريقا للخلاص مما يعترضهم[1]. فذاك الخليل يوجه القراءة الشاذة ويقيس عليها وكذلك سيبويه الذي ثبت في كتابه أنه استعان بالقراءات الشاذة واحتج بها وإذا ما اصطدمت بمقاييسه فإنه يجد لها تخريجا أو تأويلا[2].

وأما نحاة الكوفة فقد اهتموا –إلى جانب القراءات الصحيحة– بالقراءات الشاذة أو النادرة، واحتجوا بها فقد نقل الفرّاء عن الكسائي أنه أجاز قراءة: (إنَّ اللهَ وملائكتهُ يُصلُّونَ على النبيِّ) برفع الملائكة، وذلك عطفا على محل اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر[3].

ونستطيع أخذ الخلاصة في دعوى التوسع التي نسبت للكوفيين فيما بين الشاذ والصحيح من قول ابن جني الذي رأى أن القراءة الشاذة لا تقل في صحة الاحتجاج بها عن المجمع عليها، إذ هما جميعا مرويان مسندان إلى السلف[4].

فالقراءة الشاذة هي: كل قراءة خالفت أحد الأركان الثلاثة فلم تكن متواترة، أو خالفت رسم المصاحف العثمانية كلها أو لم يكن لها أصل في العربية[5]. ففي الكلام السابق للمتمعن والمتفحص يرى تلك القواعد في قبول القراءة من عدمها منطبقة تماما على نحاة المنهجين البصرة والكوفة، "لكن مواقفهم ارتبطت بمدى مطابقتها للمقاييس العامة، فبنوا بها بعض القواعد، وفضلوا بعض بعض وجوهها على القراءات المشهورة، ونعتوها بالجودة والحسن والقوة، وقاسوا عليها بعض استعمالات العرب... كما جعلوا كثيرا من حروفها المخالفة متكأ للكشف عن القراءات المشهورة"[6]. وفيما يخص موقف البصريين بأخذهم الشاذ فيمكن إجماله إجماله بقول القائل: "ومما شاع عن البصريين أنهم متفقون على نعت القراءة باللحن، خالفت قواعدهم، قال النحاس أبو جعفر: "فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به"، لكن موقفهم يتجلى في نتائج كثيرة مما جاء به الدارسون، فالدكتورة خديجة الحديثي، توصلت إلى أن البصريين لم يقبلوا من القراءات إلا "ما كان موافقا لقواعدهم واقيستهم وأصولهم المقررة فإن خالفتها ردوها"[7]

إن الخلاصة في الأخذ والرد فيما بين الكوفيين والبصريين أن كليهما استدلا بلغة القران وقراءاته، ما تواتر منها وما شذ، إلا أن الكوفيين قد استدلوا أكثر مما فعل البصريون[8].

---

(1) ينظر: المفيد في المدارس النحوية 33–36.
(2) ينظر: الكتاب 184/1، و286/2.
(3) ينظر: معاني القران للفراء 311/1، ومجالس ثعلب 262/1.
(4) ينظر: المحتسب 33/1.
(5) ينظر: المرشد الوجيز 181.
(6) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي 525.
(7) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه 47.
(8) ينظر: اثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية57.

2- في الحديث النبوي الشريف: الحديث هو المصدر الثاني من المصادر السماعية، وصفه الجاحظ وصفا بارعا فقال: هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصنعة، ونُزِّه عن التكلف ... ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا، ولا اصدق لفظا، ولا اعدل وزنا، ولا أجمل مذهبا، من كلامه عليه الصلاة والسلام[1]. وقد ورد الاستشهاد بالحديث في كتب النحاة المتقدمين واستدلوا به في بعض مسائلهم النحوية واللغوية على الرغم من عدم الإكثار منه، **فسيبويه من الذين نسبوا للبصريين والفراء من المنسوبين للكوفيين** قد احتجا بالحديث في كتابيهما وبالرغم من استشهاد سيبويه بالحديث إلا أنه لم يصرح أو يقدم لذلك على أن الاستشهاد من الحديث النبوي، بل اقتصر ذكره على القاعدة[2]. ألحظ من عدم ذكر سيبويه تسميته للحديث باسمه أمرا لربما ساعد على ضعف الاستشهاد به فيما بعد، وفي ذلك يقول أبو حيان: إنّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين[3].

وفي توسع الأخذ عند الكوفيين يقول احمد مكي الأنصاري: "لقد انتهج الفراء منهجا جديدا في الاستشهاد بالحديث الشريف، وذلك انه اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجا مباشراً"[4].

ثم بعد ذلك عكف نحاة المنهجينِ على الاحتجاج بالحديث الشريف والقياس عليه، فلم يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم[5]. ويقول الدكتور محمد عيد إن التحرّز الديني كان سببا أساسا في منع الاستشهاد بنصوص الحديث في إطار الدراسة اللغوية[6]، ويرد الدكتور إبراهيم عبود السامرائي على ذلك: بأن الحديث الحديث خضع لعلماء الجرح والتعديل فضبطوا الأسانيد والمتون وقوموها واخرجوا ما يشك في صحته[7].

استمر أمر الخلاف كذلك حتى ظهرت حاجة العربية للتوسع في الاستشهاد والإتيان بما هو جديد لرفدها عناية وتوجيها؛ كي لا تخضع للفتور والتجميد فاتسعت دائرة العناية بالنص النبوي الشريف فانشطر النحاة ما بين مجيز ومانع وفريق ثالث يستشهد ببعض الأحاديث ويترك الآخر.

فالمجيزون: كان على رأسهم ابن خروف وتبعه ابن مالك الذي يعد من أكثر النحاة توسعا واهتماما في الاحتجاج بالحديث والاستدلال به، وهو أول من وضعه في مكانه اللائق به في الاحتجاج، ومن المجيزين

---

(1) ينظر: البيان والتبيين 221.
(2) ينظر: الكتاب 74/1، ومعاني القران 470/1.
(3) ينظر: الاقتراح 40.
(4) أبو زكريا الفراء 394، 241.
(5) ينظر: دروس في المذاهب النحوية 11، والمدارس النحوية19.
(6) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة 131-137.
(7) ينظر: المفيد في المدارس النحوية 34.

كذلك الشريف الرضي[1]. والفريق الثاني هم **المانعون:** الذين رفضوا الاحتجاج بالحديث وعلى رأسهم ابن الضائع وأبو حيان إذ يرى الأول أن الأحاديث قد رويت بالمعنى فلا يجوز الاستشهاد بها ويرى الأندلسي أن الحديث قد وقع اللحن فيه فلا يمكن الاحتجاج أو الاستشهاد به[2]. أما الفريق الثالث فهم، **المتوسطون:** الشاطبي على رأس هؤلاء وقد أنكر على النحاة عدم استشهادهم بحديثه صلى الله عليه وسلم، فقسم الحديث قسمين، الأول: ما يعتني ناقله بمعناه دون اللفظ فهذا لم يستشهد به أهل اللسان، والقسم الثاني: اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم وهذا يصح الاستشهاد به ووافقه في ذلك الرأي السيوطي[3].

أمّا العلماء المعاصرون فقد اهتموا بموضوع الاحتجاج بالحديث النبوي فأوضحوا أهميته في الاحتجاج وفي ذلك يقول سعيد الأفغاني: "وأغلب الظن أن من يستشهد بالحديث من المتقدمين، لو تأخّر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القران الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار... ثم لا أدري لم ترفَّع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن، والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال، فأصبح ربعُ اللغة به خصيبا بقدر ما صار ربع النحو به جديبا"[4].

ووقف العديد من المحدثين موقف الأفغاني بالاستشهاد بالحديث الشريف أذكرُ منهم الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور محمود فجّال، والدكتور محمد حماسة فأيدوا الاحتجاج فيه[5].

لقد نسب للكوفيين دعوى توسعهم في الحديث، ولا نعلم من أين جاء هذا القول، فقد تتبعت الدكتور خديجة الحديثي الفراء في كتاب معاني القران وأحصت جميع المواطن التي نسب فيها للفراء على انه احتج بالحديث النبوي الشريف فأوصلت العدد إلى ثلاثة عشر موضعا، ورد منها عند سيبويه حديث واحد، وبقي اثنا عشر حديثا ثمانية منها كان يصرح فيه على انه من الحديث الشريف[6]، والخمسة الأخرى لم يثبت فيها بصريح العبارة على أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم، وخلصت الدكتورة بنتيجة مع الفراء تجعلنا نعيد النظر في ما خلص له الأنصاري[7] وغيره ممن دعا نسبة التوسع في الاحتجاج للكوفيين، فقالت: "والخلاصة التي نوضحها من هذا إن الفراء مع اشتهاره بأنه من المحتجين بالحديث النبوي، وانه

---

[1] ينظر: الاقتراح 54، و أصول النحو عند ابن مالك 85، وخزانة الأدب 9/1.

[2] ينظر: الاقتراح 45، وخزانة الأدب 11/1، وأصول التفكير النحوي 130.

[3] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 401/3، والاقتراح 40.

[4] في أصول النحو 35-55.

[5] ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي 314، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 421، ولغة الشعر دراسة دراسة في الضرورة الشعرية 58.

[6] ينظر: معاني القران 470/1، 183، 5.

[7] أبو زكريا الفراء394، 241.

اول من احتج به لم نستطع أن نجد عنده في كتابيه اللذين بين أيدينا أحاديث كثر مما وجدنا في كتاب سيبويه، لا بل أن الوارد عند سيبويه من الحديث النبوي الشريف أكثر مما هو عند الفراء الذي كثر عنده الاحتجاج بالآثار وكلام آل البيت. غير انه تميز على سيبويه بتصريحه بنسبة الأحاديث غالى النبي (صلى الله عليه وسلم) فمدح لذلك واشتهر امره عند المحدثين، وان كان القدماء كابي حيان وشيخه ومن تابعهما قد جعلوه من الذين لم يحتجوا بالحديث النبوي من النحاة الأوائل المستقرئين والمستنبطين الأحكام منها"[1].

3- في الشعر وكلام العرب: ينقسم الكلام العربي الفصيح الذي يستشهد به إلى قسمين الشعر والنثر، فجاء عن البغدادي انه قال: إن الكلام الذي يستشهد به نوعان: شعر وغيره: فقائلو الشعر مقسمون على أربعة طبقات، الأولى: الجاهليون وهم شعراء ما قبل الإسلام كامرئ القيس وغيرهم، والطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين عاشوا الجاهلية وأدركوا الإسلام، كلبيد وحسان والزبرقان وكعب بن زهير، فهاتان الطبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهما مطلقا أما الثالثة: الإسلاميون وهم شعراء صدر الإسلام كجرير والفرزدق، فالصحيح أن يستشهد بشهرهم على خلاف من ذلك، والطبقة الرابعة: المولدون ويسمون بالمحدثين كبشار بن برد وأبي نواس، فلا يستشهد بشعرهم وقد اختار الزمخشري الاستشهاد بشعر من يوثق به[2].

لقد اتخذ البصريون من الشعر الجاهلي أصلا ثابتا في الاستشهاد على صحة المسألة، كما اعتمدوا الشعر الإسلامي حتى انتهاء فترة الاحتجاج، إلا أنهم كانوا يعترضون على ما يرونه غير ملائم لقواعدهم حتى بلغ الأمر بالبصريين أن يخطئوا الفصحاء من الشعراء فخطأ عيسى بن عمر النابغة في شيء من الشعر[3].

وأما الكوفيون فكانوا أكثر توسعا من البصريين في الأخذ عن العرب، فسمعوا القبائل القوية والضعيفة وقبلوا جميع ما روي من الشعر، وما اثر من كلام العرب، فكثرت لديهم الشواهد النادرة، والقواعد المخالفة لما عرفه أكثر النحاة فأدى بذلك إلى شيء من الفوضى والخلافات[4].

أما عن موضوع لغات العرب في كلام النثر وغيره، فقد جعل نحاة البصرة شرطا بأن تكون القبائل التي يحتج بكلامها هي التي يعول عليها في وضع القوانين التي تحفظ الكلام، فوضعوا قريشا أولا في الاستشهاد؛ لأنها أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان نطقا وأحسنها مسموعا[5].

وفي ذلك يقول ابن فارس: "أجمع علماؤنا بكلام العرب.. أن قريشا أفصح ألسنة، وأصفاهم لغة، وذلك أن

---

[1] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف86.

[2] ينظر: جمهرة أشعار العرب 66-67، وخزانة الأدب 5/1،

[3] ينظر: المفيد في المدارس النحوية 33-37.

[4] ينظر: المذاهب النحوية سنجرجي 41.

[5] ينظر: الحروف 147

الله تعالى اختارهم من جميع العرب، واختار منهم محمد صلى الله عليه وسلم... ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكة ربيعة، ولا كسر أسد وقيس"[1]، ثم تخيّر النحاة مع قريش قبائل أخرى اشتهرت بالفصاحة كتميم وأسد وقيس وهذيل وبعض الكنانيين[2].

وكما مرَّ قبل قليل فقد نُسب للكوفيين أنهم قد توسعوا على غرار البصريين بالأخذ عن القبائل التي رفض البصريون الأخذ عنها، ويقول الدكتور عبد الرحمن السيد: "أما الكوفيون فقد نشأت مدرستهم بعد أن كثر اختلاط العرب بغيرهم، وحمل الأعاجم إلى اللغة رطانة غريبة عنها، دخيلة عليها وقد وضع البصريون أسسا للبحث وقواعد لنقل اللغة، فهم أجدر بان يكونوا أكثر دقة، وأعمق جهدا في التحري والبحث"[3]، ويرد الدكتور مهدي المخزومي على ذلك بقوله: "لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون، أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في القراءات السبع"[4].

فالحق والحكم الفاصل ما قاله ابن جني في "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"[5]. قال: "كيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه"[6].

وما دامت اللغات العربية كلها فصيحة، ولم يثبت بالدليل إن النحاة الأوائل أهملوا الأخذ عن قسم، واقتصروا الأخذ على بعض منها، لذا فلا يحق لأحد تخطئة لغة الفريق الآخر، أما ما سمعناه وقراناه بناءا على المعطيات من تخطئة بعض العرب لمخالفة القياس متى ما وجدوا أصحاب لغة خالفوا قياسهم وان هذه أساليب البصريين، وبالمقابل أن الكوفيين لا تكاد ترى في منهجهم تخطئة للعرب، بدعوى أنهم يحترمون كل ما جاء عن العرب، فيجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم[7].

إن ما وجد في كتب المذهبين مما لا يلتفت إليه، فضلا عن نظر الأدلة الأخرى فليس من حق أي فريق أن يرد لغة الآخر، فسعة "القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنَّها ليست أحق بذلك من وسيلتها، لكن

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة 55.
(2) ينظر: الفهرست 86، معجم الأدباء 563/5.
(3) مدرسة البصرة 153.
(4) مدرسة الكوفة 187.
(5) الخصائص 12/1.
(6) المصدر نفسه 14/1.
(7) ينظر: ضحى الإسلام 295/2.

الغاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا"[1].

المطلب الثاني: القياس المرسوم وحقيقته:

القياس في اللغة التقدير، جاء في اللسان "قيس: قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وَقِيَاسًا واقْتاسه وقَيَّسه إِذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ، قَالَ:

فهنَّ بالأَيْدي مُقَيِّساته، ... مُقَدِّرات ومُخَيِّطاته"[2].

وفي الاصطلاح: عرفه أبو البركات الانباري بأنه: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[3]، وهو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[4].

وللقياس أربعة أركان: الأصل والفرع والحكم والعلة[5].

لقد كان القياس معلوما منذ الوهلة الأولى **عند من وسموا بالبصريين**، وسبقهم إلى ذلك الفقهاء[6]، وبين ابن جني أن النحويين قد تأثروا بالفقهاء في القياس فقال: "ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق"[7]. فمن نحاة البصرة الأوائل تأثرا بالقياس هم هم أبو الأسود و وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ويونس بن حبيب والخليل وسيبويه[8].

ففي كتاب سيبويه نجد العديد من المسائل التي جعل القياس حلّا لها، فقال في باب (ما تقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم): وتجرى (فُعْلَى) من بنات الياء على الأصل اسما وصفة، كما جرت الواو في (فَعْلى) صفة واسما على الأصل، وأما (فِعْلى) منهما فعلى الأصل صفة واسما، تجريهما على القياس؛ لأنه أوثق ما لم تتبين تغييرا منهم[9]. وللقياس عند نحاة الكوفة حظ وافر؛ إذ توسعوا فيه وأولوه اهتماما كبيرا فالكسائي يقول[10]:

---

(1) الخصائص 12/1.
(2) ينظر: لسان العرب 187/6.
(3) ينظر: لمع الأدلة 93.
(4) وفيض الانشراح 741.
(5) ينظر: الاقتراح 71.
(6) ينظر: الخلاف بين النحويين 136.
(7) الخصائص 163/1.
(8) ينظر: طبقات فحول 12/1، 14/1، نزهة الألباء في طبقات الأدباء 45، معجم الأدباء 301/3.
(9) الكتاب389/4.
(10) ينظر: معجم الأدباء 99/4.

إنَّما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

ولم يقف الكسائي ولا من وسموا بنحاة الكوفة عند المتداول الشائع على الألسنة بل تعدوه ليشمل إضافة لأعراب البدو أهل الحضر، وهشام بن معاوية الضرير هو الآخر من الكوفيين الذين اهتموا بالقياس فقد ألّف فيه كتاب اسماه القياس[1]، فالكثير من أصحاب المدرستين اهتموا بالقياس حتى صار أصلا نحويا نحويا معتدا به في الاحتجاج من قبل النحاة وفي ذلك يقول المازني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى انك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت: ظرف بشر وكرم خالد"[2]. إلا أن منهج الكوفيين في القياس يختلف عن منهج البصريين، فالبصريون يشترطون الكثرة الكاثرة في القياس، ثم الأكثر ثم الكثير ثم القليل ثم الأقل ثم النادر، ثم الأشباه على الأشباه والنظائر على النظائر إذا لم يتناقض مع الوارد[3]، أما الكوفيون الكوفيون فمذهبهم يختلف عن البصريين في القياس فقاسوا على القليل والشاذ والنادر وتوسعوا فيه، وقال فيهم السيوطي: "إن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ"[4]، ثم أنهم لم يشترطوا للقياس كثرة كاثرة بل اعتدوا اعتدوا بالشاهد الواحد القليل، ولم يكتفوا بذلك بل إن جاءهم شاهد واحد مخالفا للكثرة المتفق على القياس عليها اخذوا به وتركوا المتفق عليه، ولو سمعوا بيتا مخالفا للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه؛ لذلك عرفوا بمدرسة القياس[5]. ومع ذلك فقد امتدح القاضي الجرجاني منهج الكوفيين الذي ساروا عليه فقال: "ولأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد العامة"[6].

إن ما نُسب للكوفيين وما نسمعه مرارا وتكرارا من أن نحوهم يعتبر القياس ولو على المثال الواحد، فالقول في إنصافهم: إن الكوفيين لا يعتدون بالمثال الواحد فيقيسون عليه بهذا الإطلاق، فالمعيار المعتمد والمأخوذ به في قياساتهم بالمثال الواحد أنهم متى رضوا وصحت عندهم الرواية اخذوا به، وإلا طرحوه ولم يلتفتوا إليه، يقول الدكتور السيد رزق: "إذا بحثت عن الشاذ والنادر أو النادر عند الكوفيين لا تكاد تعثر عليه"[7]، فالقول بأن الكوفيين يقيسون على الشاذ والنادر والقليل ينقصه الدليل.

ثم إن العربي إذا تكلم باللغة القليلة فإنه مصيب في الجملة لعدم خروجه عن كلام العرب بالكلية، والواجب عليه في مثل ذلك، استعمال ما هو أقوى وأشيع؛ ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئا لكلام العرب؛ فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ؛ لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين؛ حين

---

(1) ينظر: الفهرست 104.
(2) الخصائص 357/1.
(3) ينظر: المفيد في المدارس النحوية 31-32.
(4) فيض الانشراح 1163.
(5) ينظر: المفيد في المدارس النحوية31.
(6) الوساطة بين المتنبي وخصومه 466.
(7) الخلاف بين النحويين 143.

ترك القوي من اللغات، واستعمل الضعيف، أو ترك الكثير واستعمل القليل، فأما إن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه[1].

ليس ذلك فحسب إنما يقوي ويعزز ما ذهبنا إليه قول أئمة المنهج الكوفي فمن ذلك ما قاله الفراء في معاني القران: "وكان الكسائي يقول: هما مفعل نادران لا يقاس عليهما"[2]، وكذلك في قوله: "وقولهم (فهل عَسَيتُم) محمد 22، قرأها العوام بنصب السين، وقرأها نافع المدني: عسيتم، بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال عسى، في موضع عسى، ولعلها لغة نادرة"[3].

نخلص مما مضى من عدم وجود شائبة على القياس عند أهل الكوفة إليهم من أهل البصرة، لكن تبقى الأمور والأقوال مجهولة، والمعالم مطموسة والملامح خافية وغائبة لمن توجه إليه أصابع الاتهام؟!. ومحاولة الاشناع والانتقام من قراء العربية وحاملي القران أهل الكوفة أهل الله وخاصته.

المبحث الثاني

(أصول أهل البصرة والكوفة كما وردت في الإنصاف)

المطلب الأول: أمثلة في السماع:

أولا: في القران الكريم: حوت مصنفات الخلاف النحوي على العديد من القراءات والأحاديث والأشعار وكلام العرب التي كانت موضع خلاف بن المدرستين، وفي ذلك يقول الدكتور محمود الصغير: "كانت المسائل النحوية ووجوه القراءات موضع خلاف بين النحاة، وكان بعض هذا الخلاف كبيرا، يتصل بالأصول ويثير بعض ما أثاره صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وبعضه جزئيا لا يتجاوز حدود الاجتهاد الشخصي"[4].

أ. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلرَّجِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ المائدة: ٦.

(أرجلِكم) بالخفض هي إحدى القراءات في هذه الآية، أوردها صاحب الإنصاف في كتابه وقال: إن الكوفيين احتجوا بها على جواب الشرط مجزوم على الجوار نحو (إن تدرس تنجح) كما أن كلمة (أرجلِكم) مجرورة على الجوار، والعلة في ذلك إن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لا ينفك عنه، وجمهور البصريين على أن العامل في فعل الشرط وجوابه حرف الشرط، ورد صاحب الإنصاف على الكوفيين بأنه على قراءة من قرأ (وأرجلكم) بالجر ليس معطوفا على ﴿﴾﴿بِـرُءُوسِكُمْ﴾ وإنما هو معطوف على قوله (برءوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل، وقال أبو زيد الأنصاري المسح خفيف الغسل، وكان أبو زيد

---

[1] ينظر: الخصائص 14/2.

[2] معاني القران 8/4.

[3] المصدر نفسه 152/2.

[4] القراءات الشاذة وتأويلها النحوي564.

الأنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة، والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد في قوله تعالى: (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح، وقال قوم: الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر لا في المعنى، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف والترجيح هنا على السماع[1].

ب. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ قال تعالى: ﴿ ﴾ الفاتحة: ٢.

ذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة وإنما تضم في (أدخل) ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين[2]. وذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في (اضرب) إتباعا لكسرة العين، وتضم في (أدخُل) إتباعا لضمة العين، واستدلوا بقراءة: (الحمدِ لِلهِ) بكسر الدال، وقراءة: (الحمدُ لُلهِ) بضم اللام[3].

وردَّ الانباري على الكوفيين بأن القراءتين من الشواذ في الاستعمال، وكذلك ضعيفة في القياس، أما كسر الدال فإنما كان ضعيفا لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب وذلك لا يجوز، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعا لأن الإتباع لما كان في الكلمة الواحدة قليلا ضعيفا كان مع الكلمتين ممتنعا ألبتة[4].

ج. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ ۝ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ﴾ الأنعام: ١٣٧.

احتج الكوفيون بهذه القراءة على جواز فصل المضاف عن المضاف إليه بغير الظرف سعةً، ومنع ذلك البصريون إلا في الضرورة[5]. يهاجم أبو البركات الانباري البصريين فيقول: "والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة وَوَهْم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشأم "شركائهم" مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه"[6].

إن أبا البركات ينكر هنا هذه القراءة وهي قراءة متواترة وصحيحة، وينسب هذا الإنكار للبصريين، فيقول الدكتور شوقي ضيف معلقا على ذلك: "ووهِمَ صاحب الإنصاف، فحمَّل البصريين مسئولية رفض هذه

---

(1) ينظر: الإنصاف 609/2، والتبيان في إعراب القران 422/1، وأسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي67 –68.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 738/2، والتبيان في إعراب القران5/1.

(3) ينظر: الإنصاف 2/ 738.

(4) ينظر: المصدر نفسه 739/2

(5) ينظر: الخصائص 407/2، والإنصاف 436/2.

(6) الإنصاف 436/2.

القراءة، ولا نعلم بصريا معاصرا للفراء ولا سابقا له رفضها، بل لقد صححها الأخفش... واحتج لها من الشعر"[1].

إن في هذه المسألة دليل قاطع وحجة واضحة لا يمكن إنكارها على أبي البركات بأنه كان يتقول الأقاويل على نحاة البصرة والكوفة، لذلك لزم على الباحثين أن يعيدوا النظر ويتفحصوا ما جاء في كتاب الإنصاف.

ثانيا: في الحديث الشريف:

أ. **قوله صلى الله عليه وسلم: (أُصَيحابي أُصَيحابي)**[2].

ورد الحديث في مسألة أفعل في التعجب اسم هي أم فعل، فقال الكوفيون أنها اسم، بدليل يدخله التصغير، وهذا الشيء من خصائص الأسماء، وقال البصريون انه فعل، ورد الانباري بأن التصغير هنا ليس كالتصغير في الأسماء لأنه التصغير على اختلاف ضروبه يتناول الاسم لفظا ومعنى، والتصغير اللاحق فعل التعجب يتناوله لفظا لا معنى[3]

ب. **قوله صلى الله عليه وسلم: (سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون)**[4].

ذهب الكوفيون على أن (إن) الشرطية تقع بمعنى إذ، فقوله صلى الله عليه وسلم: إن شاء الله بكم لاحقون أي: إذا شاء، لأنه لا يجوز الشك في اللحوق بهم، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى (إذ). ورد أبو البركات على الكوفيين: أنه من تأدبه عليه الصلاة والسلام وامتثالا لقوله تعالى: (ولا تقولنَّ لشيءٍ إنِّي فاعلٌ ذلك غدا، إلا أن يشاء الله) فأحال على المشيئة[5].

ج. **قوله صلى الله عليه وسلم: (كاد الفقرُ أن يكونَ كُفْرا)**[6]

وهذا الحديث أورده أبو البركات الانباري في معرض رده على الكوفيين في مسألة عمل (أنْ) المصدرية المحذوفة من غير بدل فقال: إن صح حديث (كاد الفقر) فزيادة (أن) من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام؛ لأنه أفصح من نطق بالضاد[7]، قال المناوي معلقا على ذلك: قال النووي إثبات أن مع كاد جائز لكنه قليل، وقال ابن مالك: وقوع خبر كاد مقرونا بأن قد خفي على أكثر النحاة وقوعه، والصحيح جوازه لكنه قليل، ولذلك لم يقع في القران الكريم، لكن عدم وقوعه فيه لا يمنع من استعماله قياسا[8].

كلما أمعنت النظر في الإنصاف أدركتُ –والله– بطلانه.

---

(1) المدارس النحوية 221.

(2) صحيح البخاري 2406/5، و صحيح مسلم 1800/4.

(3) ينظر: الإنصاف 138/1.

(4) صحيح مسلم 669/2.

(5) ينظر: الإنصاف 635/2.

(6) كشف الخفاء 141/2.

(7) ينظر: الانصاف567/2.

(8) ينظر: فيض القدير542/4، وشواهد التوضيح والتصحيح101.

ثالثا: في الشعر وكلام العرب:

في الشعر: للشاهد الشعري في كتب الخلاف النحوي قيمة عظيمة وفائدة كبيرة لتشريع القاعدة النحوية وترجيح الصواب من غيره، فكان النحاة يتخيرون أفضله ومشهوره ولا يتَّكلون على الشاذ أو ما جهل راويه، ويشترطون عدالة الراوي وأمانته للأخذ منه، مما جعلهم يرفضون الشاهد المجهول القائل ويردون على من احتج به بعدم الثقة في النقل: فمن الشواهد التي ردت لعدم معرفة قائلها:

وما عليكِ أن تقولي كُلَّما سبّحتِ أو هلَّلْتِ يا اللّهم ما

الشاهد في البيت الشعري: إن الكوفيين قالوا في الميم المشددة في (اللهم) تعوّض عن (يا) التي للنداء، فرد الشاهد لعدم معرفة الراوي[1].

ومن الشواهد التي ردت –كذلك– كونها مجهولة القائل:

أردت لكيما أنْ تطير بقربتي فتتركها شنّا ببيداء بَلَقْعِ

احتج الكوفيون في هذا البيت بجواز إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي، وحتى)، لكن هذا البيت مجهول قائله وهو غير معروف فلا يمكن الاحتجاج به[2].

وأما من الشواهد التي ردت بسبب تحريف الرواية:

أتجعلُ نهبي ونهب العبيـ ـــدِ بين عُيَيْنَةَ والأقرعِ

وما كانَ حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مِرداسَ في مَجْمَعِ

فقد استشهد الكوفيون به في مسألة (ترك صرف ما ينصرف) وردّ البصريون بأن هذه الرواية محرفة واصلها:

..... **يفوقان شيخيَّ في مَجْمَعِ**

إلا أنّ أبا البركات الانباري جانب الكوفيين في روايتهم وردّ على البصريين ما ذهبوا إليه وقال: بل أنّ الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه، على أنّا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويتموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها[3].

في النثر: جاء في كتاب الإنصاف للانباري في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ إن الكوفيين قالوا بعدم الجواز، في حين جوز البصريون ذلك ؛ لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم، فقد قالوا: (في أكفانه

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف345/1، والتبيين 449، وائتلاف النصرة47.

[2] ينظر: الانصاف583/2، وائتلاف النصرة 152.

[3] ينظر: الأصول في النحو 437/3، والإنصاف 500/2.

لف الميت) أي: الميت لف في أكفانه، وقولهم كذلك: (منشوء من يشنؤك) أي: من يشنؤك مشنوء، وقول سيبويه كذلك: (تميميٌ أنا) أي: أنا تميميٌ[1].

وكذلك ورد في كتاب الإنصاف في مسألة (القول بنعم وبئس أفعلان هما أم اسمان؟) إن البصريين قالوا أنهما فعلان؛ فقد جاء عن العرب أنهم قالوا: (نعما رجلين ونعموا رجالا)[2]. فيما مضى نلحظ أن لكلام العرب ركن أساس في كتب الخلاف النحوي لتحديد الأصول القائمة عليها.

المطلب الثاني: أمثلة في القياس:

يكون القياس في اللغة على ما يسمع منها كالقران الكريم والحديث الشريف وكلام العرب وأشعارهم، إذ أن معيار القياس هو القوة والاتساع والكثرة في الرواية فقد قال السيوطي: "إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب"[3]، وقد ضمت كتب الخلاف النحوي مسائل للقياس على الشاذ والقليل والضرورة

أولا: على الشاذ: أ. جاء في كتاب الإنصاف في (سوى) هل يمكن أن تكون اسم أم مجيئها للظرفية فقط، فالبصريون يرون أنها ملازمة حالة واحدة فقط وهي الظرفية أما الكوفيون فيقولون أنها تأتي اسما وظرفا، واحتجوا بقول العرب: (أتاني سِواؤُك) وقد رد الانباري في إنصافه على الكوفيين فقال: "وأما ما رووه عن بعض العرب انه قال: أتاني سِواؤك، فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة"[4].

ب. وأجاز الكوفيون كذلك القياس في ندبة النكرة والأسماء الموصولة واحتجوا بقول العرب: (وامن حفر بئر زمزماه) وقد رفض البصريون ذلك ولم يعتدوا به، ووافقهم أبو البركات في الاعتراض فقال: "وأما ما حكوه من قولهم: وامن حفر بئر زمزماه، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه"[5].

ثانيا: على القليل: قال السيوطي: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له"[6]، ويقول كذلك في القليل الذي لا يعارضه شيء: "هذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه إجماعا كما قيس على قولهم في شنوءة: (شَنَئِيّ)، مع أنه لم يسمع غيره لأنه لم يسمع ما لم يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به"[7]. فمن أمثلة القياس على القليل التي وردت في كتب الخلاف:

---

[1] ينظر: الإنصاف 56/1.
[2] ينظر: المصدر نفسه 111/1.
[3] الاقتراح 80.
[4] الانصاف298/1.
[5] المصدر نفسه 363/1.
[6] الاقتراح 73.
[7] المصدر نفسه: 49.

أ. في مسألة: (هل يعمل حرف جر محذوفًا بغير عوض) فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض، وكانت ضمن احتجاجات الكوفيين قول يونس بن حبيب البصري عندما حكى أن من العرب من يقول: (مررت برجل صالح إلا صالح فطالح) أي إلا أكن مررت برجل صالح؛ فقد مررت بطالح[1]. وقد رد أبو البركات على الكوفيين فقال: "وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول (مررت برجل صالح إلا صالح فطالح) أي (إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح) قلنا: هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس؛ فلا يجوز أن يقاس عليها"[2].

ب. في مسألة: (عامل الجزم في جواب الشرط) ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ، ومن الاستدلالات التي قالوا بها: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فخفضوا خربًا على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا؛ لكونه في الحقيقة صفة للجحر، لا للضّبّ، فكذلك ههنا: جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعًا، إلا أنّه جزم للجوار[3]. وقد ردّ الانباري ذلك فقال: "وقولهم: (جحر ضبّ خرب) محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ههنا، والله أعلم"[4].

ثالثا: على الضرورة: لقد كان أبو البركات الانباري من ضمن النحاة الذين منعوا الاحتجاج بالضرورة أو القياس عليها فقال: "وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه"[5]، فقال في قول ذي الخِرق الطهوي:

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نَافِقَائِهِ ... ومِنْ جُحْرِهِ بالشِّيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالًا، فكذلك ههنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها[6].

وكذلك قوله في قول الشاعر:

محمد تفدِ نفسكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تبالا

أنه لو صح التقدير: (لتفد) كما زعمتم، فنقول: إنما حذفت اللام لضرورة الشعر، وما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه[1].

---

[1] ينظر: الإنصاف 325/1.
[2] الإنصاف 328/1.
[3] ينظر: المصدر نفسه 497/2.
[4] المصدر نفسه 503/2.
[5] المصدر نفسه2/ 628.
[6] ينظر: الإنصاف 123/1.

المطلب الثالث: عدم صحة ما رسم من أصول للمذهبين:.

إن أول رد نتتبعه لمن قال إن نحاة البصرة قصروا أخذهم اللغة على قبائل معينة، زاد عليها الكوفيون قبائل أخرى، في قول الدكتور المخزومي مدافعا عن الكوفيين: "لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون، أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في القراءات السبع"[2].

وتلك الدقة في الأخذ، تظهر واضحة جلية في قول ضيف، وأمثاله كثر، وهذا نصه: "لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية، اتساعها في رواية الأشعار، وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم"[3].

وتأكيدا للنظرة السائدة يقول الدكتور عبد الرحمن السيد: "أما الكوفيون فقد نشأت مدرستهم بعد أن كثر اختلاط العرب بغيرهم، وحمل الأعاجم إلى اللغة رطانة غريبة عنها، دخيلة عليها، وقد وضع البصريون أسسا للبحث، وقواعد لنقل اللغة، فهم أجدر بأن يكونوا أكثر دقة، وأعمق جهدا في التحري"[4].

إن ما قيل آنفا عن الكوفيين غير صائب ويجب أن يرد؛ لما يحمله من طعن بين طياته بمنهج البصريين، فالقبول بهذا الكلام يفتح باب الاعتراض والانتقاد من أوسع أبوابه، يقول بعض المحدثين متهما إياهم بضعف الاستقراء تارة[5]، في كونه لم يكن شاملا وجادا ليشمل جل ما قالته العرب أخرى[6]، وبالتالي القول: "بقصور النحو المؤسس على ما جمعوه"[7]. فالنظرة هنا خاطئة وهي بحاجة إلى إعادة توجيه فقضية التوسع لم تقتصر على الكوفيين فحسب، فالبصريون توسعوا –أيضا– في السماع، ولم يحصروا القبائل التي أخذت عنها اللغة بهذه الأسماء التي نجدها في النصوص لا سيما نص الفارابي ومن قلده، وشواهد ذلك الكثير.

والقول الفصل هو ما توصل إليه احد أساتذتنا الفضلاء الدكتور مثنى الذيب فقال: ان"المتتبع لكتاب سيبويه يجد صاحبه قد استشهد بشعر معظم القبائل العربية، سواء التي تدخل ضمن قائمة الفصيح التي أوردها الفارابي ومن تبعه بها، أو التي تدخل ضمن تلك التي منع الأخذ عنها، فنجد سيبويه، استشهد بقائمة طويلة عريض، حدودها بعيدة، تضم بين طياتها أسماء كثيرة، قد لا نجد لبعضها ذكرا في القائمتين، لا قائمة من اخذ عنهم، ولا قائمة من منع الأخذ منهم، فنجد أسماء لشعراء من قيس وتميم والرباب وسليم..،

---

[1] ينظر: الإنصاف 547/2.

[2] مدرسة الكوفة 187.

[3] المدارس النحوية 159.

[4] مدرسة البصرة 153.

[5] ينظر: الاحتجاج وأصوله في النحو 396، والقياس في النحو العربي49.

[6] ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والادب75.

[7] ينظر: اللغة والنحو71.

وبكر وهذيل، وتغلب وقريش..، وهوازن وقضاعة، وغطفان وكنانة..، وعبد القيس وباهلة، وطيء وعاملة..، والازد وضبيعة، وهني ومزينة..، وأسد وكندة، وإياد وضبة..، ومذحج وعدوان، وانمار وهمدان"[1].

ولقد حدد الدكتور الذيب في كتابه (الأوهام) عشرات المواضع مما استشهد به سيبويه لشعراء يعودون أو ينتسبون لهذه القبائل[2].

وكذلك النتيجة التي توصل إليها احد الباحثين في قوله عن البصريين: "لم يتمسكوا بما ألزموا به أنفسهم من عدم الأخذ عن الحضر، فاحتجوا بكلام أبي علي الاسواري وشعر رؤبة، والفرزدق، والكُميت والطرماح، الذين ضعفهما الأصمعي، وذي الرمة الذي أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين، وشعراء الحيرة الذين خالطوا الفرس كعدي بن زيد، وأبي داوود الأيادي، والنعمان بن المنذر"[3].

هذه بضع من مئات الأدلة التي ساقها جمع من الباحثين ولمن أراد الاستزادة فعليه مراجعة كتاب (الأوهام) للفصل القائم والحكم العادل في مسألة أصول المدرستين فإن مؤلف الكتاب أستاذنا الدكتور مثنى فاضل ذيب الجبوري قد أغنى وأفرغ تلك المنازعات القائمة منذ زمن بعيد.

الخـــاتـــمـــة

–لكلّ عالمٍ ولغويٍ ونحوي منهجه الخاص في الاستدلال والسماع والقياس، فلا يوجد شيئا اسمه أصول المدرسة الفلانية أو غيرها.

–حقيقة الأصول التي تداولتها كتب من ألف في هذا المجال، افتراضات بل وهم ساقها ابن الانباري وغيره، ثم نسب ذلك وقسّمه وعلله بما أراده هو أن يكون.

–الكثير من الأقوال والأحداث والأفعال مِنْ أخذ وردّ وقبول وغير ذلك.. نُسبت لتضعيف رأيٍ أو قبول آخر، ففتح الباب للتلفيق والتوليد على السنة علماء أهل اللغة منذ زمن مبكر.

–إنّ أشد المتضررين والمغدورين والمطعنين في قصة اختلاق أصول النحو هم قرّاء القران وخاصته بل هم أهله وأئمته، وكأنّ الأمر مقصود بذلك.

–إنَّ في العودة إلى كتب من طُعنت بهم الأصول ولفقتْ عليهم، دليل بائن وحجة واضحة للتثبت من ذلك، والمآب أن أصول النحو إنما هي اجتهادات فردية قد تتشابه تبعا في الأخذ والتلقي.

–تشابه الأصول إلى حد كبير بل أكاد أجزم أن لا فرق بين المنهجين في الاعتداد بالقرآن وقراءاته وكلام العرب والشعر والنثر، والقياس على ذلك يُذكر.

---

[1] الأعلام بما في معايير الفارابي من أوهام 131–132.

[2] ينظر: المصدر نفسه 114–117.

[3] القياس في النحو العربي 52–53.

-اتفق أهل المنهجين وإن كان الاتفاق هنا مجازيا، على أن الأخذ لا يكون إلا من ثقة عدل صدوق ثبت، وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدلّ على تعدد الآراء في طور الحقيقة الثابتة.

المصادر والمراجع

1. **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة:** د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، 1964م.
2. **اثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية:** عبد العال سالم مكرم، ط2، المطبعة العصرية، الكويت 1978م.
3. **الاحتجاج وأصوله في النحو:** محمد خير الحلواني، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة إلى جامعة عين شمس 1974م.
4. **أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي:** فاطمة محمد طاهر، أطروحة دكتوراه، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى 1430هـ.
5. **أصول التفكير النحوي:** علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة،2007م.
6. **أصول النحو العربي:** محمد عيد، عالم الكتب، القاهر، 1978م.
7. **أصول النحو عند ابن مالك:** خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة الطبعة الأولى 2006م.
8. **الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عن العرب:** د تمام حسان، عالم الكتب 2004م.
9. **الأعلام بما في معايير الفارابي في فصاحة الأقوام من أوهام:** الدكتور مثنى فاضل ذيب، مطبعة السيماء، بغداد 2016م.
10. **الاقتراح في أصول النحو:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 2006م.
11. **الإنصاف في مسائل الخلاف:** عبد الرحمن أبو البركات الانباري: ط1، المكتبة العصرية 1424هـ.
12. **ائتلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصرة:** عبد اللطيف الزبيدي، تح: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، ط1 1987م.
13. **البيان والتبيين:** عمرو ابن بحر بن محبوب الكناني الليثي أبو عثمان الشهير بالجاحظ (ت:255هـ) دار ومكتبة الهلال، 1423هـ.
14. **التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين:** لأبي البقاء العكبري، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، ممكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الاولى 1421م.

15. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، المشهور بصحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت:256هـ) تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى 1422هـ.

16. **جمهرة أشعار العرب:** أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: 170هـ) حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

17. **الحديث النبوي في النحو العربي:** محمد فجال، أضواء السلف، الطبعة الثانية 1997م.

18. **الحروف:** أبو نصر الفارابي، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، د.ط، دار المشرق، بيروت– لبنان، 1986م.

19. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي تح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي القاهرة 1997م.

20. **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، ط.4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

21. **الخلاف بين النحويين:** د. رزق الله الطويل، الفيصلية، مكة المكرمة 1984م.

22. **دروس في المذاهب النحوية:** عبد الراجحي، دار النهضة العربية، 1980م.

23. **دروس في النحو الكوفي من خلال معاني القران للفراء:** المختار أحمد ديره، دار قتيبة، الطبعة الأولى 1991م.

24. **الرواية والاستشهاد باللغة:** محمد عيد، عالم الكتب، 1988م.

25. **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:** الدكتوره خديجة الحديثي، د.ط، مطبوعات جامعة الكويت، بالكويت 1974م.

26. **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:** لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة 1983م.

27. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:** ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين(ت 395هـ).ط.1، الناشر: محمد علي بيضون، 1418هـ/1997م.

28. **ضحى الإسلام:** أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط:1، 1425هـ–2005م.

29. **طبقات فحول الشعراء:** لمحمد بن سلام الجمحي، تح: محمود شاكر، دار المدني جدة.

30. **الفهرست:** أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي المعروف بابن النديم (ت:438هـ) تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة– بيروت، الطبعة: الثانية 1417هـ–1997م.

31. **في أصول النحو:** لسعيد الأفغاني، المكتب الاسلامي 1987م.

32. **فيض القدير:** لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر، ط1 1356م.

33. **القراءات الشاذة وتأويلها النحوي:** د. محمود الصغير، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1999.

34. **القياس في النحو العربي:** منى إلياس، دار الفكر، الطبعة الاولى، 1985م.

35. **الكتاب:** سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط: 3، (مكتبة الخانجي) بالقاهرة، 1408هـ /1988 م.

36. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس:** إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: 1162هـ): المكتبة العصرية تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م.

37. **لسان العرب:** محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذل دار المعارف، القاهرة.

38. **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية:** د. محمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب القاهرة 2006.

39. **اللغة والنحو بين القديم والحديث:** عباس حسن، دار المعارف الطبعة الأولى 1966.

40. **لمع الأدلة:** أبو البركات الانباري، تحقيق: محمد سعيد الأفغاني، دار الفكر.

41. **مجالس ثعلب:** تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة 1980م.

42. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:** ابن جني، تح: عبد العليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة 1386.

43. **المدارس النحوية:** الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

44. **مدرسة البصرة النحوية:** الدكتور عبد الرحمن السيد، دار المعارف، الطبعة الأولى.

45. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:** تأليف: د. مهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد، 1374هـ-1955م.

46. **المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة:** مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلي، الطبعة الأولى 1986م.

47. **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز:** أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى : 665هـ) المحقق : طيار آلتي قولاج: دار صادر – بيروت سنة النشر : 1395 هـ - 1975 م

48. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** جلال الدين السيوطي(911هـ) تحقيق: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت.

49. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللهﷺ والمشهور بصحيح مسلم (ت:261هـ)**: تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي– بيروت.

50. **معاني القران**: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط.1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د.ت.

51. **المفيد في المدارس النحوية**: إبراهيم بن موسى الشاطبي أبو إسحاق، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى 2007

52. **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**: أمين الخولي، ط1، دار المعرفة القاهرة 1961م.

53. **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**: الدكتورة خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي العراقي 2011م.

54. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط.3، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، 1405 هـ – 1985 م.

55. **الوساطة بين المتنبي وخصومه**: علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي 1966.